

العلاقة المفصلية بين التنمية وحقوق الإنسان؛ النشأة والتطور

The link between development and human rights; Origin and mutation

فيصل رضواني

سعيدة سلامة*

- جامعة بسكرة -

- جامعة الجزائر 3 -

fradwan80@gmail.com

- Saidaslama8@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/03/12

تاريخ المراجعة: 2023/03/10

تاريخ الإيداع: 2022/11/14

ملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على العلاقة المفصلية بين حقوق الإنسان وعلى التنمية بمختلف مستوياتها. وتخضع هذه العلاقة بين المفهومين إلى تطور البيئة الدولية. ففي سياق تطور النظام الدولي شهدت هذه العلاقة تحولات كبيرة. إن العولمة التي ارتبطت بترهل سيادة الدولة وبالتدفقات العبر دولية ساهمت في انتشار النموذج الغربي لحقوق الإنسان و في بعث العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان. ومع تطور المواثيق الدولية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة زادت هذه العلاقة متانة ووضوحا.

وتعد المساواة بين المرأة والرجل من أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في العالم. فالمساواة ليست فقط قضية سياسية وأخلاقية، ولكنها أيضا ضمان لفاعلية سياسات التنمية. فتعزيز حقوق النساء يؤدي إلى تقدم البشرية جمعاء. ويؤكد هدف التنمية المستدامة الذي أقرتها الأمم المتحدة على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء هو أساس شامل لجميع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. من جهة أخرى، تؤكد مقاربة التنمية المستدامة على الترابط بين المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية؛ الأمم المتحدة؛ تمكين المرأة.

Abstract:

This research paper sheds light on the articulated relationship between human rights and development at its various levels. The relationship between the two concepts is dependent on the mutations of the international environment. And in the context of the development of the international system, this relationship has undergone great transformations. Globalization, which has been associated with the collapse of state sovereignty and flows between states, has contributed to the diffusion of the Western model of human rights and the revival of the relationship between development and human rights. With the development of international charters, particularly after World War II and the founding of the United Nations, this relationship became stronger and clearer. Equality between women and men is one of the biggest challenges facing human development in the world. Equality is not only a political and moral issue, but it is also a guarantee of the effectiveness of development policies.

Keywords : Human Development; United nations; Women's Empowerment .

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

إن المفهمة الحديثة لحقوق الإنسان تدمج بين هدف التنمية البشرية أي حياة كريمة وحرية وبين ومبادئ تحقيق ذلك أي الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد أكد محررو ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الأهمية الكبيرة لحقوق الإنسان في قلب أي مشروع اجتماعي.

وتعد المساواة بين المرأة والرجل من أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في العالم. فالمساواة ليست فقط قضية سياسية وأخلاقية، ولكنها أيضا ضمان لفاعلية سياسات التنمية. فتعزيز حقوق النساء يؤدي إلى تقدم البشرية جمعاء. ويؤكد هدف التنمية المستدامة الذي أقرتها الأمم المتحدة على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء هو أساس شامل لجميع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

إن تمكين النساء كما يقر هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والدفاع عن صحتهم وحقوقهن الجنسية والإنجابية والقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومكافحة القوالب النمطية كلها عوامل للتنمية المستدامة. إن مفهوم التنمية البشرية يرشح عن الرؤية المتعلقة بالعواقب البيئية على التنمية، لكن كذلك عن الحاجة إلى تنمية تحترم البيئة حيث لا يقصى فيها أي مجموعة بشرية.

من جهة أخرى، تؤكد مقارنة التنمية المستدامة على الترابط بين المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وقد تم اقتراح هذه المقاربة بشكل عملي لمواجهة صعوبات التنمية والمخاطر التي تشكلها الأنشطة البشرية على بيئتنا. فهي تحفز بشكل كبير اليوم السياسات العامة على المستوى الدولي والوطني والمحلي، وكذا الاستراتيجيات الفواعل الاقتصاديين. وتنصب إشكالية الورقة البحثية حول العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، باعتبار أن التنمية التي تهدف إلى ترقية الإنسان لا يمكن فصلها عن تفاعلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. ويمكن صياغة الإشكالية في السؤال المحوري التالي:

الإشكالية: إلى أي مدى تشكل ترقية حقوق الإنسان عاملا في التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن الإشكالية نقترح المحاور التالية:

1 - العولمة وتطور حقوق الإنسان

2 - التنمية، مستوياتها وأبعادها.

3 - حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، من أجل مقارنة شاملة للتنمية.

1- العولمة وتطور حقوق الإنسان.

يشير مصطلح العولمة إلى تسارع وتكثيف آليات وعمليات ونشاطات، وهناك من يرى أن العولمة تعزز التبعية العالمية المتبادلة، وربما الاندماج السياسي والاقتصادي العالمي في النهاية. وهو بالتالي مفهوم ثوري يتضمن إزالة الإقليمية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ولكن، سيكون من الخطأ النظر إلى العولمة بطريقة حتمية. فكما أن ثمة قوى اندماج عاملة على الأرض من خلال تقليص المسافات على مستوى عالمي، ثمة قوى تفتيت أيضاً.

وأسابب العولمة كثيرة، من أكثرها أهمية الرأسمالية الليبرالية والثورة في تقنية المعلومات والاتصالات. وتعني الرأسمالية الليبرالية ببساطة التقاء القيم الليبرالية (الحرية، حقوق الإنسان، الفردية، الديمقراطية) مع نظام اقتصادي معتمد على السوق. ويعتقد الكثيرون أن هذه النظرة إلى العالم قد انتصرت على الشيوعية وعلى فكرة الاقتصاد الموجه، الأمر الذي أدى إلى قيام بيئة عالمية مساعدة على تحرك الرساميل والسلع بشكل حر.

وتختلف تقييمات العولمة اختلافاً كبيراً، فهي بالنسبة للبعض كلمة سرية تعني الهيمنة الأمريكية وتحرير الشركات المتعددة الجنسيات من الرقابة والتنظيم الفعليين. وهذه شكوى رافقت الحركات المضادة للعولمة في السنوات الحديثة. بينما يعتبرها البعض قوة ممكنة في خدمة ازدهار ومساواة أكبر من خلال توسع رأس المال. وفسرها بعض الناشطين الليبراليين على أنها تحمل تعزيزاً لحقوق الإنسان العالمية والسلام العالمي، بينما رآها بعض المختصين في الثقافات على أنها قوة شر تهدد بقاء الثقافات وأنماط الحياة المحلية.

ويبدو للوهلة الأولى أن للعولمة النيولبرالية أثارا مدمرة على حقوق الإنسان. فقد أدت العولمة المصاحبة لسقوط النموذج الاشتراكي البديل الذي ساد واقعياً في الدول الاشتراكية على تراجع في حقوق الإنسان بعد فترة ازدهارها التي استمرت بين عامي 1948 على 1990. (1)

ومن بين المفاهيم الأكثر تعبيراً عن العولمة السياسية نجد الهندسة السياسية، إذ ظهر المفهوم سنة (1994) ليعبر عن طموح غربي لبناء تصور سياسي موحد قوامه حقوق الإنسان العالمية التي تنشأ نمطية قيمية ومعيارية غربية موحدة تساعد على بروز نموذج سياسي واحد ومتوافق جامع بين الديمقراطية المشاركة والحكم الراشد ودولة الحق والقانون. فالهندسة السياسية مفهوم ومنهجية تعبر عن تطلع غربي هادف لإعادة تشكيل مفهوم السيادة لتحويلها لمجرد قيمة رمزية وليست تعبيراً عن الاختصاص الداخلي للدول ولا قاعدة تمكن الدول من تبني الأنظمة السياسية. فالهندسة السياسية تصبو لأن تجعل الإنسان -الفرد النقطة المحورية التي تؤسس أنظمة سياسية هادفة لتحقيق حاجاته بما يتماشى ومنظور حقوق الإنسان العالمية، المتكاملة، الراضية للانتقاء ولا التجزئة كما ظهر في إعلان وبرنامج عمل فيينا حول حقوق الإنسان 1993.

فمن هنا، فالهندسة السياسية تركز على القيم المحورية التالية :

1 - عالمية حقوق الإنسان.

2 - الديمقراطية المشاركة كنموذج حكم.

3 - الحكم الراشد كنموذج تسيير.

4 - مركزية حاجات الإنسان في تعريف الأولويات السياسية والقرارية للدول.

5 - ضرورة تراجع الدول وسيادتها للسماح ب بروز حكم عالمي ومواطنة عالمية. (2)

ومن وجهة نظر كوسموبوليتانية سياسية cosmopolitique تطرح فكرة نظام عالمي ما بعد وستفالي، أي نظام غير دولي كما طرح بعد معاهدة وستفالية سنة 1648 التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا. نظام وستفالية الدولي كان يستند

¹ مارتن غريفيث و تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008)، ص 316، 317.

² سمر أبوركبة، العولمة وتطورات العالم المعاصر، أنظر : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279735&r=0>

أساسا على الدولة/ الأمة وعلى الدفاع عن سيادتها داخليا باعتبارها فاعلا اقتصاديا مكتفيا ذاتيا وخارجيا باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية على المستوى السياسي.⁽¹⁾

وكان "كانط" أول المفكرين المعاصرين الذي طرح فكرة نظام كوسموبوليتاني سياسي. حيث رافع في أولى كتاباته لصالح نظام سياسي وقانوني ذي صبغة عالمية حيث تكون الدول الوطنية خاضعة له، على شاكلة جمهورية عالمية لجمهوريات وطنية. لكن في كتاباته المتأخرة تبني فكرة مؤتمر أو رابطة للأمم تكون بطريقة توافقية بين دول وطنية ذات سيادة. ويتبنى خلفاء "كانط" المحدثون والذين يمكن وصفهم بالوطنيين الليبراليين نفس الفكرة. فهم من جهة يرون أنه يجب على جميع المجتمعات احترام حقوق الإنسان الأساسية التي تعد بمثابة ثوابت أخلاقية دنيا وعالية ومن جهة أخرى بقوا أوفياء لفكر "كانط" بحيث يحترمون مبدأ سيادة الدولة ويرون أنها تحتكر المسؤولية الرئيسية في حماية حقوق الإنسان داخل حدودها المعترف بها بما فيها قضايا العدالة التوزيعية. من هذا المنظور تكون حقوق الأفراد تابعة لحقوق الشعوب.⁽²⁾

ويفند "هابرماس" Habermas الذي يعد أحد الكوسموبوليتانيين السياسيين المعاصرين المتشددتين وجهة نظر الوطنيين الليبراليين وكذا وجهة نظر "كانط" نفسه. فهو يرى أنه بدل إسداء مهمة حماية الحقوق الفردية الأساسية للدول داخل حدودها فإنه يجب وضع هذه المسؤولية بين يد مؤسسات دولية فوق دولية التي تحظى بالشرعية والوسائل السياسية التي تمكنها من إجبار الدول الوطنية المتمردة على الوفاء ببعض الالتزامات الأخلاقية. إذن النظام الكوسموبوليتاني السياسي الذي يتصوره "هابرماس" يتميز أساسا بكونه يهدف إلى تحديد الشروط المؤسسية التي تسمح بالمراقبة القانونية، ليس فقط العلاقات الخارجية بين الدول، إنما كذلك العلاقات الداخلية بين الأفراد والدول، سواء تعلق الأمر بمواطنين أو غير مواطنين، وإجبار الحكومات على ذلك. وكما هو واضح فإن الفرق بين النموذج الكوسموبوليتاني السياسي لدى "هابرماس" ونظيره لدى "كانط" أو لدى الوطنيين الليبراليين يظهر في غياب مركزية الدولة الوطنية وفي كون حق الشعوب تابع لحق الأفراد وحمايتهم.⁽³⁾

أما الكوسموبوليتانيون المتأخرون من أمثال "دافيد هالد" Held و"بوج" Pogge فإنهم حتى وإن اختلفوا في الوسائل إلا أنهم متفقون على إصلاح الدولة الوطنية وليس إلغائها. والفرق بين "هابرماس" و"هالد" هو أن هذا الأخير لا يرى في الدولة الوطنية مجرد وسيلة لتأكيد الذات الوطنية والتي من شأنها عرقلة تأسيس جماعة ديمقراطية كوسموبوليتانية سياسية مرتكزة على حقوق الإنسان، إنما على العكس من ذلك يرى الدولة الوطنية بمثابة محل على غرار محال أخرى لبناء الشرعية الذاتية للمواطنين والتي يجب أن تستمر في لعب هذا الدور.⁽⁴⁾

¹ Ulrich Beck, Qu'est-ce que le cosmopolitisme ? Paris, Aubier, 2006, p. 32.

² Stéphane Courtois, DROITS INDIVIDUELS OU DROIT DES PEUPLES ? Forces et limites du cosmopolitisme, contemporain, dans : <https://www.cairn.info/revue-archives-de-philosophie-2004-4-page-629.htm>

³ Francis Cheneval, La Cité des peuples. Mémoires de cosmopolitismes, Paris, Cerf, 2005 (Humanités), p. 165

⁴ Daniele Archibugi, La démocratie cosmopolitique : sur la voie de la démocratie mondiale, Paris, Cerf, 2009 , p. 54

فبالنسبة للكوسموبوليتانية فإن الفكرة الفلسفية الأساسية في هذا هي أنه فقط على مستوى حق كوسموبوليتاني سياسي أي حق المواطنين العالمين سوف يتم تلافي الخلاف بين حقوق الإنسان وواجبات المواطن، وبين عالمية الإنسان وولاء المواطنة. فالحق الكوسموبوليتاني السياسي الذي يختلف عن النظرة المختزلة لدى "كانط" ينبع من دسترة على مستوى عالمي للحقوق الأساسية الفردية أو لحقوق الإنسان. فالديمقراطية الكوسموبوليتانية لا تقبل بنى أخرى قاعدية، فهي لا تستند على حق الشعوب ولا على حق الدول ولكن على حق الأفراد.⁽¹⁾

وهناك من يفرق بين العالمية والعولمة. وتعني العالمية بشكل عام الانفتاح على الآخر ورغبة في الأخذ والعطاء، فهي بذلك طموح مشروع، يسعى نحو الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، وبالتالي فهي تفتح العالم على ما هو عالمي، أما في مفهوم حقوق الإنسان فهي تعني ذلك الحد الأدنى من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان أينما وجد وأينما حل بدون تمييز، وهي لازمة من أجل الحفاظ على الكرامة والحرية، والسلام والأمن، في جميع بلدان العالم، كما أن صيانتها والحفاظ عليها من الاعتداء واجب عالمي وتظهر عالمية حقوق الإنسان في هذا القبول العالمي الواسع لمبادئها، على الأقل لفظياً أو كمعايير مثلى، فعادة ما تعلن الدول قبولها لهذه الحقوق والالتزام بها عن طريق انضمامها للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتمثل الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان أقوى التهم التي يمكن أن تثار على صعيد العلاقات الدولية، فقد تعهدت جلّ دول العالم بالالتزامات القانونية الدولية الرامية إلى صيانة هذه الحقوق في مجال حقوق الإنسان، وعدم الإخلال بها.⁽²⁾

في الواقع، إن العولمة التي تعرف بأنها اعتماد متبادل سلمي يطبع العلاقات بين الدول/ الأمة واعتماد متبادل متنامي لاقتصاداتها وتناغم في القيم وحدثة تحاول بطريقة ما إنشاء أنظمة ديمقراطية يبدو أنها تبنت حماية حقوق الإنسان بشكل كبير بين الفترة 1948 و1989. فقد شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الأساس لدستور منظمة الأمم المتحدة. ورغم الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي إلا أن معادتهما المشتركة للنازية التي ارتكبت فضائع إنسانية وللفاشية المدمرة للحرية قادتهما إلى تفاهم ولو شكلي حول برنامج واحد.³

ولطالما انتقدت الجمهوريات الشعبية والاتحاد السوفياتي حقوق الإنسان المتبنية من طرف الديمقراطيات الغربية باعتبارها صورية وفردانية وبالتالي التفاضلي عن الظروف الجماعية والمادية للممارسة الشكلية "للحريات البرجوازية"، من جهة الدول الغربية ردت على هذا الموقف حيث اعتبرت أن النظم الشيوعية تقلص الحريات السياسية بحيث لم تعد أكثر من ديكور كما يبين ذلك دستور الاتحاد السوفياتي لعام 1936.⁽⁴⁾

إن أكبر تجديد في حقوق الإنسان يرتبط أكثر بالطابع الإلزامي الكبير المستجد فيها أكثر من ارتباطه بالجانب الشكلي في أحكامها. ويستند هذا الإلزام على مبدئين جديدين كل الجدة في القانون العالمي. هذان المبدآن هما العبرونية المؤسسية لحقوق الإنسان ومبدأ تفريع السلطة للسيادة الوطنية في هذا المجال. ويترجم هذا على المستوى القضائي في بعدين؛ أولاً في التقاضي الدولي المباشر غير المسبوق، والثاني الاعتماد على كفاءات خارج إقليمية لقضاة

¹ Marc-Henry Solet, La solidarité à l'ère de la globalisation, (Suisse : Academic press Fribourg, 2007), p. 113

² صباح بالة، عالمية حقوق الإنسان، أنظر: <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

³ Matthias Koenig, Mondialisation des droits de l'homme et transformation de l'État-nation. Une analyse néo-institutionnaliste, Droit et société, 3, n°67, 2007, pp673-694

⁴ Moulier Boutang Yann, Droits de l'homme, mondialisation et droits humains à venir, dans :

<https://www.multitudes.net/Droits-de-l-homme-mondialisation>

وطنيين في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان. وقد نضج التقاضي الدولي المباشر تدريجيا من خلال حالات جرائم الحرب وقضايا التطهير العرقي والإبادة الجماعية.⁽¹⁾

2- التنمية، مستوياتها وأبعادها.

يثير مصطلح تنمية جدلا كبيرا، فقد يبدو بالنسبة إلى كثيرين مفهوما فضفاضاً، ولا سيما عند التمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو غير النامية. وغالباً ما يقاس التطور بطريقة وحيدة، وهي قياس التغير في إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الفرد بين البلدان. فالبلد الذي يقال إنه نامٍ يكون إجمالي الناتج القومي فيه متزايداً. وإن كانت الثغرة تصغر بين إجمالي ناتجها القومي وناتج ما يسمى البلدان المتقدمة النمو، يُقَلَّ إن هذا البلد ينتقل من كونه بلداً أقل نمواً إلى بلد عالي النمو. لذا، يقال عن البلدان الحديثة العهد بالصناعة مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ إنها تبلغ سريعاً معايير النمو الغربية وتتخطاها في بعض الأحيان.⁽²⁾

مع ذلك، تكمن مشكلات كثيرة في قياس النمو من خلال إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الدخل الفردي دون سواه. فهل يكون البلد عاملاً في مرحلة النمو الفعلية إن كان التفاوت في الثراء فيه يزداد على الرغم من ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى الدخل الفردي؟ ففي حين تصبح أثري طبقات المجتمع أكثر ثراءً إلى حد كبير، قد لا تشهد أغلبية المواطنين تغيراً في وضعها المعيشي. كذلك، أيمن أن يقال عن بلد ما إنه نامٍ إن كان النمو الاقتصادي يتحقق على حساب الأجيال القادمة، من خلال استنفاد الموارد غير المتجددة وتلويث الهواء والأرض والماء؟ فمثلاً، تم تحقيق قدر لا بأس به من النمو الاقتصادي في بلدان عدة من الكتلة الشرقية السابقة في مرحلة ما بعد عام 1945، ولكن من دون أدنى اهتمام بالبيئة.⁽³⁾

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بمفهوم تطور النمو الاقتصادي، ألا وهي أنه يتجاهل الحريات السياسية ونوع الحكومة التي تشرف على التنمية. فقد كانت الحكومات المستبدة قائمة في كثير من البلدان الحديثة العهد بالصناعة خلال مرحلة نموها. فهل يمكن أن يقال عن بلد ما إنه نامٍ إذا كان مواطنوه مظلومين سياسياً ومحرومين من حقوق الإنسان الأساسية كحرية التعبير؟ فالنمو الذي شهدته مسارعة الصين إلى التصنيع في الخمسينيات والستينيات تحقق على حساب رفاه الشعب الذي عانى مجاعة شاملة وظروف حياة فظيعة.⁽⁴⁾

قد تكون هنالك طريقة أفضل لقياس النمو من خلال تلبية الحاجات الأساسية لكل فرد من المجتمع؛ أي من خلال تأمين المسكن والطعام والماء النظيف والصحة والدواء والتعليم وعناصر مهمة أخرى بهدف التوصل إلى ظروف حياة مقبولة. إذا أفلح بلد ما في تأمين هذه التنمية الأشياء، يمكن أن يقال عنه عندئذٍ إنه تطور. وعلى هذا الأساس، تُعد دول أفريقية كثيرة متخلفة لأنها تعجز عن توفير هذه الأمور الأساسية.⁽⁵⁾

¹ Matthias Koenig, *Mondialisation des droits de l'homme et transformation de l'État-nation. Une analyse néo-institutionnaliste*, Droit et société 2007/3 (n°67), pages 673 à 694.

² André Raynaud, *Le développement économique*, L'Actualité économique, Volume 43, numéro 2, juillet-septembre.

³ غريفيث و أوكلاهان، مرجع سابق، ص. 149.

⁴ Pierre Mandon, *L'approche historique du développement comparé : des visions complémentaires ?*, Revue d'économie du développement 2015/1 (Vol. 23), pages 97 à 128.

⁵ غريفيث و أوكلاهان، مرجع سابق، ص. 150.

والتنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات السكان. وأهم هذه الخيارات الواسعة هو عيش حياة طويلة وصحية والتعلم والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى حياة محترم. التنمية تمكن الشعب من الحصول على هذه الخيارات. وعلى عملية التنمية أن توجد على الأقل بيئة مثمرة للناس، فردياً أو جماعياً، بهدف تنمية قدراتهم كلها ونيلهم فرصة معقولة لعيش حياة منتجة وخلقة تتناغم مع احتياجاتهم ومصالحهم.

وقد عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع اختيارات الشعوب". وطبقاً للاقتصادي الهندي (أمارتيا صن Amartia Sen) فإن حرية الاختيار هي صلب الرفاهية الإنسانية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة واحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشيط، وكذلك تأكيده بأن مستوى المعيشة لا يُقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يُقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله وان توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار. والخيارات التي يؤكد عليها مفهوم التنمية البشرية هي:

1 - العيش حياة طويلة وصحية.

2 - الحصول على المعارف.

3 - الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

ولا يقتصر مفهوم التنمية البشرية على هذه الخيارات فحسب بل يتعداها الى خيارات اوسع، ومن بين هذه الخيارات، الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتمتع باحترام الذات والتمكين وفرص الإبداع والإنتاج، وضمان حقوق الإنسان وغيرها.

ويشير مصطلح مؤشرات التنمية البشرية HDI Human Development Index إلى "الأسلوب الأكاديمي العالمي" لقياس التنمية البشرية، من خلال الجمع بين مؤشرات مختلفة مثل: متوسط العمر والتحصيل العلمي و الدخل السنوي ، لإنشاء إحصاء واحد فقط ، و الذي يعد بمثابة إطار مرجعي لكل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، على المستوى العالمي؛ حيث يحدد المدى بين الحد الأعلى والحد الأدنى لكل مؤشر من المؤشرات السابقة فيما يعرف بالأهداف المنشودة أو معايير القياس، و بناء عليه، يتم قياس المستوى التنموي لكل قطر على مستوى العالم وفقاً لهذه المعايير أو الأهداف معبراً عنها بقيمة بين (الصفر - 1)؛ على سبيل المثال: في الفترة الزمنية 1980- 2010 تم وضع الحد الأدنى الصحي لمتوسط العمر 20 عاماً، و الحد الأعلى الصحي لمتوسط العمر 83.4 عاماً، فالقيمة الفارقة 63.4 عاماً؛ $63,4 = 20 - 83,4$ تنسب إلى الواحد الصحيح؛ 63,4 (الفارق القياسي بين الحد الأعلى و الأدنى)، فإذا كان الحد الأعلى للعمر في بلد ما 55 عاماً فإن الفارق ينخفض إلى 35 عاماً؛ $55 - 20 = 35$ فتكون النسبة بينهما:

$35 : 63,4 = 0,552$ وهذا يعني أن متوسط العمر منخفض في هذا البلد بنسبة 0,552، و بالنظر لهذه النسبة،

يتضح أنها تعكس وجود مشكلات خطيرة خاصة بالتنمية البشرية في هذا البلد.

و يتم تناول مفهوم التنمية البشرية من وجهات النظر المختلفة منها:

1- على المستوى الدولي ومستوى المنظمات الدولية: تهتم المنظمات الدولية العالمية بتفعيل مشروعات حقوق الإنسان ومبادرات التبادل الثقافي في هذا الشأن؛ عن طريق المنح العلمية و التدريبية و المشروعات الإنمائية التي تنبناها الهيئات الدولية الكبرى دعماً للتنمية البشرية؛ و أهم هذه المنظمات: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتختصر في اليونسكو: UNESCO الغرض من إنشائها هو المساهمة في صون السلام والأمن على مستوى العالم؛ من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجالات التعليم، والعلوم، والثقافة والاحترام العالمي للعدالة.

منظمة الصحة العالمية (WHO): هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة والتي تهتم بالصحة العامة دولياً، وعضو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO): وكالة متخصصة بشئون الأمن الغذائي، تابعة للأمم المتحدة، وتقود الجهود الدولية الرامية إلى دحر الجوع، وتخدم كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ومنظمة الأغذية والزراعة بمثابة منتدى محايد حيث تلتقي جميع الدول على قدم المساواة للتفاوض بشأن الاتفاقات ومناقشة السياسات الخاصة بأزمات الغذاء على مستوى العالم.

2- على مستوى السياسة الداخلية، لدولة ما: يُنظر إلى القوى البشرية في قطر ما على أنها مورد استثماري و نمائي، و من ثم تصاغ خطط التنمية و القوانين الحاكمة وفقاً لمعايير حقوق الإنسان العالمية لكل فئة، على سبيل المثال قوانين مجانية التعليم و مجانية الرعاية الصحية، و مشروعات الإسكان و التنمية، التنمية الزراعية و الصناعية... إلخ.⁽¹⁾ وتعد التنمية المستدامة أحد مستويات التنمية. فعلى الرغم من أن هذا المفهوم قد أصبح استعماله رائجا في نهاية القرن العشرين، إلا أنه فكرة مشوشة وأحياناً متناقضة، ولا يوجد اتفاق واسع النطاق حول كيفية تطبيقه عملياً. ويشير المدافعون عن التنمية المستدامة إلى ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج للتنمية.

وهي:

1 - الحفاظ على الآليات البيئية.

2 - الاستخدام المستدام للموارد.

3 - الحفاظ على التنوع الحيوي.

وأصبحت التنمية المستدامة معتمدة عالمياً بفضل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، (المعروفة أيضاً تحت اسم لجنة بروتلاند تيمناً باسم رئيسها غروهارلم بروتلاند من النرويج)، وقد أقامتها الأمم المتحدة في عام 1983 ، وقدمت اللجنة تقريرها إليها بعد مضي أربع سنوات.

وشددت اللجنة على أن تكامل النظامين الاقتصادي والبيئي أمر حاسم إذا ما أريد للتنمية المستدامة أن تنجح. وحددت اللجنة التنمية المستدامة على أنها نوع التنمية الذي يستجيب إلى حاجات الحاضر من دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

¹ الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، تعريف التنمية البشرية، أنظر:

<https://www.abahe.uk/human-development-definition.html>

وتعد التنمية السياسية أحد مستويات التنمية. وقد ظهرت تعريف عدة لهذا المفهوم، فهناك من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، والعلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. والثانية من كان يركز على بنية الأجهزة والهيكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، أما الثالثة وهي التي اهتمت خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي واول عنايتها باستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع.¹

كما أن مفهوم التنمية السياسية يقاس بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءاً ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي المشاركة في صنع القرار والذي يعتبر من أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمطلوب ونحن مجتمع ديمقراطي أن نتمثل التنمية السياسية فهماً وممارسة فالمجتمعات التي تعيش مظاهر التنمية السياسية هي مجتمعات ديمقراطية.

وتتضمن التنمية السياسية الأهداف التالية:

- 1- التعددية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن والدولة، ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعاً سياسياً متماسكاً تحكمه هوية مشتركة وانتماء وطني سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الأطراف داخل الوطن.
- 2- تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع متألّفاً ومنسجماً مع النظام في بناء الدولة العصرية التي تعزز الولاء للوطن وتقديم أقصى ما يمكن من الخدمات لشعبها، وعلى أن يحقق هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب بين كل شركاء الوطن بلا محاباة ومحسوبية وتفضيل طرف على طرف آخر.
- 3- المشاركة السياسية الفاعلة بحيث يعمل النظام السياسي على تحقيق المشاركة لكل أطراف المجتمع من خلال القنوات المناسبة، وأن تكون المشاركة في الحياة السياسية بصورة مستمرة غير متقطعة، وعلى أن تكون هذه المشاركة مجدية يشعر فيها المواطن بمواطنته كونه جزءاً أساسياً فاعلاً في مجتمعه وفي البناء السياسي لبلده.
- 4- التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتساوي في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع كمنحصة نهائية لعملية المشاركة الواسعة.⁽²⁾

3- حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، من أجل مقارنة شاملة للتنمية.

في البداية يجب التأكيد على أن مصطلح حقوق الإنسان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، وفي تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد حل محل جملة

¹ حياة قزادري، التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات و المقومات و الآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، م 6، 2015، ص ص 231-260.

² جمال الدين حمودي، التنمية السياسية: ركن أساسي من أركان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، أنظر : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=629665&r=0>

الحقوق الطبيعية، ومحل جملة حقوق الرجل (The Rights of Man) التي لم تفهم عالمياً على أنها تتضمن حقوق المرأة أيضاً.

عموماً عادة ما تربط الأدبيات الغربية هذا المفهوم في تطوره التاريخي بأصوله في اليونان وروما القديمتين، حيث ارتبط بعقائد القانون الطبيعي ما قبل الحديثة التي تعتبر أنه يجب الحكم على سلوك الإنسان بحسب قانون الطبيعة. ولم ترتبط عقائد القانون الطبيعي بنظريات السياسة الليبرالية حول الحقوق الطبيعية إلا بعد القرون الوسطى. وفي الحقبة اليونانية الرومانية، كما في القرون الوسطى، كانت عقائد القانون الطبيعي تعلم واجبات الرجل على أنها متميزة عن حقوقه. كما إن هذا العقائد غالباً ما تعترف بشرعية الرق والنخاسة، وتستثني بالتالي أفكار حقوق الإنسان الأساسية كما هي مفهومة اليوم وهي أفكار الحرية والمساواة العالمية.

ولحقوق الإنسان اليوم أربع سمات أساسية. أولها، بغض النظر عن أصلها الأول أو تيرراتها، تمثل حقوق الإنسان مطالب فردية أو جماعية لإعادة رسم السلطة والثروة والخيرات الإنسانية الأخرى والمشاركة فيها. ثانياً، ترجع حقوق الإنسان إلى أساس أنه مميز عما هو غير أساسي في الادعاءات أو الخيرات. وفي الواقع، يذهب بعض المنظرين بعيداً هنا إلى درجة حصر حقوق الإنسان بحق جوهري واحد أو حقين مثل حق الحياة أو المساواة في الفرص. ثالثاً، توصف أكثر تأكيدات حقوق الإنسان بالقيود المناسبة التي توضع على حقوق أي فرد أو مجموعة بقدر ما هو ضروري لتأمين حقوق مماثلة لغيرها. وأخيراً، إذا كان حق ما محدداً بصفته حقاً إنسانياً، فهذا يعني أنه عالمي بطابعه وملك لجميع البشر بشكل متساو.⁽¹⁾

ومن الشائع التمييز بين ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان تتالت الواحدة بعد الأخرى تاريخياً. الجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية يتفرع من القرنين السابع عشر والثامن عشر للذين شهدا ثورات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. صممت هذه الحقوق بحسب شروط سلبية (حرية من) أكثر منها إيجابية (حقوق في)، إذ اتسمت بالفلسفة السياسية الخاصة بالفردية الليبرالية وما يتصل بها من عقيدة سياسة عدم التدخل الاجتماعية.

ترجع أصول الجيل الثاني من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى التقليد الاشتراكي أساساً. فالحقوق في هذه الفئة هي في جزئها الأكبر رد على سوء استعمال التنمية الرأسمالية والمبالغة بها وما ادعي أنه مفهوم الحرية الفردية الذي يكمن في أساسها ويقبل باستغلال الطبقات العاملة والشعوب المستعمرة. تاريخياً، يمثل هذا الجيل مقابلاً للجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية مع حقوق إنسانية جرى تصميمها بطريقة إيجابية (الحق في) أكثر منها سلبية (التحرر من)، وهي تتطلب تدخل الدولة بدلاً من امتناعها من أجل تعزيز المساواة. هذه الحقوق الإيجابية موجودة في البنود 22 إلى 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وأخيراً، جاء جيل جديد من الحقوق التضامنية وهو نتاج صعود وهبوط الدولة – الأمة في آن واحد في النصف الثاني من القرن الماضي. ينذر البند الثامن والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بها، وهو يقول: "لكل امرئ حق بنظام اجتماعي وعالمي يمكن من تحقيق هذه الحقوق الموجودة في هذا الإعلان بشكل كامل". ويتضمن هذا الجيل ستة حقوق. تعكس ثلاثة منها نشوء القومية في العالم الثالث والثورة التي صاحبها من حيث رفع مستوى التوقعات، كالمطالبة

¹ غريفيث و أوكالاها، مرجع سابق، ص 180.

مثلاً بإعادة توزيع عالمية للسلطة والثروة والقيم المهمة الأخرى كالحق بتقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والحق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحق بالمشاركة والاستفادة من "التراث المشترك للبشرية". أما الحقوق الثلاثة الأخرى من الجيل الثالث - الحق بالسلام والحق ببيئة صحية وقابلة للحياة والحق بالمساعدة الإنسانية ضد الكوارث - فتشير إلى عجز الدولة الأمة، أو عدم فاعليتها في بعض المجالات الحساسة.⁽¹⁾

ويتزايد الاعتراف بالدور الحاسم لحقوق الإنسان في التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية (OMD) كانت بمثابة مؤشرات لبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها أهملت بعض الروابط المهمة مع حقوق الإنسان. لكن في المقابل فإن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان تنعكس اليوم أكثر في إطار للتنمية واعد ألا وهو خطة التنمية المستدامة لأفاق 2030. ففي سبتمبر 2015 اجتمع قادة 170 دولة في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك لاعتماد برنامج 2030، ويمس هذا البرنامج 17 هدفا و167 غاية ويسوف يكون بمثابة إطار عام لتوجيه أنشطة التنمية العالمية والوطنية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.⁽²⁾

في الواقع، منذ 1968 تم وضع حقوق الأشخاص وعلاقتها بالتنمية المستدامة على أجندة الأمم المتحدة، كان ذلك من خلال مؤتمر حقوق الإنسان المتعقد في طهران، حيث تم التأكيد على أن التمتع التام بالحقوق المدنية والسياسية سوف يكون مستحيلا دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويكمن في هذا الموقف الارتباط بين التمتع بحقوق الأفراد والتنمية الاقتصادية. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت منذ عام 1957 الحق في التنمية في القرار 1161.

وبموجب هذه المواقف أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في 21 فيري قرارا يشدد على إعطاء أهمية خاصة لفحص العقبات التي تحول دون التمكين التام من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في الدول النامية. وفي نفس الوقت أوصى القرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم طلب لإجراء دراسة حول البعد الدولية للحق في التنمية باعتباره حق من حقوق الإنسان.⁽³⁾

لجنة حقوق الإنسان ذهبت أبعد من ذلك بالتوصية على أن الدراسة يجب أن تهتم بالأبعاد الجهوية والوطنية للحق في التنمية باعتباره حق الأفراد، مع التركيز على العراقيل التي قد تواجهها الدول النامية في جهودها والأخذ بعين الاعتبار ممارسة هذا الحق.

ويؤكد التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الصلة التي لا تنفصم بين التنمية وحقوق الإنسان، مقدما بذلك حزمة من المقترحات التي من شأنها المساهمة في بلوغ أهداف ما يسمى " أعمال جميع الحقوق للجميع". ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2000 إلى أن أصوات النخب لا يمكنها وحدها ضمان حقوق الإنسان، فالأغلبية المنتخبة ديمقراطيا يمكن أن تسحق الأقليات. مشددا على أن الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان لا تقل أهمية عن قضية الاعتقال التعسف، مع ذلك تعذيب شخص تثير لغطا كبيرا في حين وفاة أكثر من 30000 طفل كل يوم جراء

¹ نفس المرجع، ص 190.

² Catherine Le Bris, Le projet de déclaration universelle des droits de l'humanité de 2015 : implications et perspectives juridiques, dans : <https://journals.openedition.org/revdh/2214>.

³ Christel Cournil, Le lien "droits de l'Homme & développement durable" après Rio + 20 : Influence, genèse et portée, dans : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01758904>.

الإصابة بأمراض معظمها يمكن الوقاية منها تمر مرور الكرام. ويحذر التقرير كذلك من أن تزايد صور انعدام المساواة دوليا ووطنيا يهدد بتآكل المكاسب التي تحققت بصعوبة بالغة فيما يخص الحريات المدنية والسياسية. وتضمن التقرير كذلك حثا للهيئات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية على الاعتماد على مبادئ والتزامات حقوق الإنسان في عملية صنع القرارات حتى يتسنى الوصول إلى نظام اقتصادي عالمي عادل وشامل للجميع. منها الشركات العالمية على أن تحقيق الأرباح وحده لا يكفي، بل عليها احترام حقوق الإنسان كذلك. مشددا من جهة أخرى على أن تضطلع الحكومات بدور كبير في حماية حقوق الإنسان.⁽¹⁾

الخاتمة:

في الأخير يمكن التأكيد على أن العلاقة بين التنمية بمختلف مستوياتها وحقوق الإنسان ما فتئت تتطور مع تطور البيئة الدولية في مختلف المراحل. فالتنمية في مختلف أبعادها تشير إلى مجمل التحولات التي تطال المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بالشكل الذي يوفّر الشروط اللازمة لحياة أفضل، وبما يحقق التطور والرفاه للأفراد في جوّ من الكرامة وعدم التمييز. ولا تستقيم الممارسات الديمقراطية، ولا التنمية في مختلف المستدامة، إلا باحترام وحماية حقوق الإنسان؛ فالمقاربة الحقوقية هي مدخل أساسي لجعل التنمية في خدمة الإنسان. ويستأثر المكوّن البشري بأهمية قصوى في تحقيق التنمية باعتباره فاعلا ومستهدفا بنتائجها؛ فالتنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان وللإنسان. كما أن التسيير العصري يقوم على استثمار العنصر البشري وتوظيف المجال والتكنولوجيا الحديثة لخلق الثروة، وتروم التنمية في صورتها المستدامة و"المحوكمة" إلى تحقيق الحاجيات الراهنة دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة، بما يعني ذلك من استحضار لمتطلبات الأمن البيئي. إن الجيل الجديد لحقوق الإنسان يدعم الحقّ في التنمية إلى جانب حقوق عديدة من قبيل الحق في السلام، والحق في بيئة سليمة، والحق في التمكين والولوج للمعلومات، وهو ما رسّخته الكثير من التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1 مارتن غريفيث و تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008.

2 Marc-Henry Solet, **La solidarité à l'ère de la globalisation**, Suisse : Academic press Fribourg, 2007

3Ulrich Beck, Qu'est-ce que le cosmopolitisme ? Paris, Aubier, 2000.

4 Daniele Archibugi, La démocratie cosmopolitique : sur la voie de la démocratie mondiale, Paris, Cerf, 2009.

2-المجلات:

5 Pierre Mandon, L'approche historique du développement comparé : des visions complémentaires ?, Revue d'économie du développement 2015/1 (Vol. 23.)

6 Matthias Koenig, Mondialisation des droits de l'homme et transformation de l'État-nation. Une analyse néo-institutionnaliste, Droit et société, 3 ,n°67, 2007..

7 حياة قزادري، التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات و المقومات و الآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 4 ، م 6 ، 2015.

3-المواقع الالكترونية:

8 Stéphane Courtois, DROITS INDIVIDUELS OU DROIT DES PEUPLES ? Forces et limites du cosmopolitisme, contemporain, dans : <https://www.cairn.info/revue-archives-de-philosophie-2004-4-page-629.htm>.(12/03/22).

9 صباح بالة، عالمية حقوق الإنسان، أنظر <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> : (22/02/16).

10 Moulier Boutang Yann, Droits de l'homme , mondialisation et droits humains à venir, dans : <https://www.multitudes.net/Droits-de-l-homme-mondialisation/>.(12/03/22).

11 لأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، تعريف التنمية البشرية،

(2022/05/12) <https://www.abahe.uk/human-development-definition.html>

12 جمال الدين حمودي، التنمية السياسية: ركن أساسي من أركان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة،

(2022//03/05) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=629665&r=0>

13 Catherine Le Bris, Le projet de déclaration universelle des droits de l'humanité de 2015 : implications et perspectives juridiques, : <https://journals.openedition.org/revdh/2214>(13/03/222)